

الأحكام والشروط

الخدمات اللوجستية

مقدمة

حيث أن الفريق الأول شركة الأمير للخدمات الحديثة وهي شركة فلسطينية لها رقم مشغل مرخص من مراقب الشركات تعمل في مجال الخدمات اللوجستية وحجوزات الشحن الدولي ووساطة التخليص الجمركي وتنظيم الشحنات الجزئية من بعض الدول وغيرها من الخدمات الحديثة وحيث أن الفريق الثاني يرغب بالاستفادة من خدمة الفريق الأول المبينة في هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة ووفقا لشروطها وأحكامها؛ وحيث أن الفريق الأول وافق على تقديم الخدمة موضوع الاتفاقية للفريق الثاني على البنود والشروط التالية.

تعريف الخدمة:

خدمات في مجال اللوجستيات وحجوزات الشحن للحاويات ومتابعة معاملات تجارية وتخليص من الجمارك بوساطة شركات في الداخل يقدمها الفريق الأول (الأمير) للفريق الثاني (المشترك) من خلال حصوله على الاستيراد من الخارج خاص بعمل الفريق الثاني وفق متطلبات المعاملة التجارية الخاصة بالفريق الثاني.

أولاً: المقدمة والملاحق

١. تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية وجميع ملحقاتها جزء لا يتجزأ منها وتقرأ معها كوحدة واحدة. يوجد ملاحق للاتفاقية كالآتي:

• ملحق (١): نموذج الاتفاقية الخاص بالخدمة.

• ملحق (٢): نطاق الخدمة والأسعار التقديرية

* ملحق (٣): ملخص الاتفاقية والأحكام والشروط الخاصة.

ثانياً: الخدمة موضوع الاتفاقية

١. يقوم الفريق الأول بتقديم الخدمة للفريق الثاني خلال فتره سريان الاتفاقية ووفق الشروط الخاصة بالخدمة، وذلك مقابل الأسعار الواردة في مطالبات مالية عند انتهاء كل خدمة لوجستية ملحق بهذه الاتفاقية كل معاملة بمطالبتها المالية.

٢. يحق للفريق الثاني طلب أي خدمة أخرى إضافية يعرضها الفريق الأول من وقت لآخر وفق شروط وملحق أسعار تقديم تلك الخدمة والتي يتفق عليها الفريقان ويمكن إدراجها بملحق لهذه الاتفاقية بالموافقة الخطية للطرفين.

٣. يقوم الفريق الثاني بدفع بدل الاشتراك الشهري للخدمة المقدمة خلال فترة اقصاها 30 يوم من تاريخ الفاتورة الصادرة من قبل الفريق الأول بخصوص الخدمة ذات العلاقة. حسب اتفاق الطرفين خدمات سنوية أو شهري أو لمره واحدة

ثالثاً: مدة الاتفاقية

١. مع مراعاة البند ثامناً فقرة 2، مدة الاتفاقية والالتزام بالخدمة ملحقه بملخص الاتفاقية للمشارك وتجدد تلقائياً، من المتفق عليه بين الفريقين أن أسعار الخدمة تم تقديمها من الفريق الأول للفريق الثاني بموجب عرض خاص مرتبط بمدة الالتزام المتفق عليه

٢. في حال لم يرغب أي من الفريقين بتجديد الاتفاقية فهو ملزم بإشعار الفريق الآخر بذلك قبل 30 يوم على الأقل قبل تاريخ انتهاء سريان هذه الاتفاقية.

٣. لا يجوز للفريق الثاني إنهاء هذه الاتفاقية خلال فتره سريانها وقبل انتهاء مدة الالتزام المبينة أعلاه، بحيث أن شروط الخدمة موضوع الاتفاقية وعرض الأسعار الخاص المقدم للفريق الثاني تطلب الالتزام بالمدة المحددة أعلاه. ويتعهد الفريق الثاني بالاستفادة من هذه الخدمة طول مدة الالتزام المحددة وحسب نطاق الخدمة المتفق عليه. وفي حالة مخالفة الفريق الثاني لهذا البند، يلتزم بدفع بدل الاشتراك/بدل الخدمة للفترة المتبقية من مدة الالتزام كتعويض اتفقي متفق عليه بين الفريقين. ولغايات هذه الاتفاقية أو دفع أثمانها. يقوم الفريق الأول بإصدار مطالبة مالية يرسلها للفريق الثاني الذي يلتزم بدوره تتضمن كافة التكاليف والتعويضات الواجب دفعها للفريق الأول بموجب هذا البند

رابعاً: شروط التعامل

1. يدرك الفريق الثاني بأنه ولضمان الاستفادة من الخدمة المقدمة، يجب أن يخصص من كوادره البشرية من يمتلك الحد اللازم من المعرفة بالمتابعة مع فريقنا أثناء العمل على الشحنات.

11. يلتزم الفريق الثاني بالحصول على كافة التراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستيراد بضائع وبيع المنتجات والخدمات المقدمة من الفريق الثاني ويقر بان الفريق الأول غير مسؤول عن المنتجات والبضائع المستوردة لدى الفريق الثاني وإنما يقتصر عمل الفريق الأول على الشحن فقط.

خامساً: مسؤولية المشترك (البنود الإلزامية)

1. لا يتحمل الفريق الأول مسؤولية الأضرار العرضية أو المباشرة أو الغير مباشرة أو التبعية مهما كان نوعها فيما في ذلك على سبيل المثال لا حصر؛ الأضرار التي تسبب بها الفريق الثاني.

2. تكون مسؤولية الفريق الأول تجاه الفريق الثاني محدودة بقيمة هذه الاتفاقية ولا يجوز للفريق الثاني بأي حل من الأحوال مطالبة الفريق الأول بأية تعويضات أو مبالغ -عن أية اضرار أو خسائر. يتحمل المشترك كافة أوجه المسؤولية القانونية والتجارية والعشائرية عن شحن أي بضائع أو سلع أو مواد مخالفة للقانون أو غير مصرح عنها بالفاتورة الرسمية.

- ٣- سيتم اعتماد قائمة الشحن بواسطة قائمة مكتوبة وموثقة من الطرفين بأسماء وأوصاف البضائع المراد شحنها من الخارج.
- ٤- إذا حدث طارئ أو مصادرة أو قوة قاهرة أو حجز أو ما شابه ذلك من هذه الظروف لا يحق للمشارك المطالبة في البضاعة من الفريق الأول
- ٥- يتحمل المشارك المسؤولية في حال وجود بضائع مخالفة أو غير قانونية بكافة أشكالها، حيث ان الشركة غير مسؤولة عنها.
- ٦- يتحمل المشارك أي رسوم إضافية عند تأخره في ارجاع الحاوية الفارغة ويتم اعطائه المهلة القانونية لإعادة الحاويات الفارغة عند الانتهاء من التحميل أو الفريغ.
- ٧- عند وجود رسوم أراضيات الميناء أو تخزين داخلي أو أراضيات شركة الشحن في ساحات الميناء يتم دفعها من خلال الشركة حسب المطالبة التي تصدر بحق المشارك.
- ٨- يتفق الطرفان على مدة معينة لوصول البضاعة وتخلي مسؤولية الشركة في حال حدوث أي تأخير خارج عن ارادته بسبب الظروف الراهنة. وأسباب كوارث طبيعية أو حروب ومشاكل سياسية أو ظروف الحواجز الأمنية أو تغييرات قوانين جديدة مفاجأة خارجة عن ارادة الشركة.
- ٨- عدم المطالبة باي حق قانوني أو عشائري أو تقديم أي وثائق مزيفة خارجه عن الإطار المتفق عليه والالتزام بالأحكام والشروط الخاصة بالشركة والعمل بها وقبول أي حلول ودية قد تطرح بالشرع والقانون.
- ٩- وجود البضائع في حجز أمنى أو مخبرات لأي سبب كان خارج عن ارادة الشركة أو لأسباب تتعلق بالمشارك فإن المشارك يتحمل المسؤولية بالكامل وما لحق بأضرار للشركة والتعويض عن الضرر.
- ١٢- في حال اخلال المشارك بدفع أي من الالتزامات المادية المترتبة عليه أو اخلاله بتسليم الشركة اية بيانات جديدة او مستندات يطلبها منه يتحمل المشارك المسؤولية ويحق للشركة الغاء الاتفاق أو الحجز على البضاعة ان لزم الأمر.
- ١٤- يتحمل المشارك أية تكاليف غير متوقعة ومفاجأة على ظروف الشحن خارجة عن ارادة الشركة.
- ١٥- دفع التكاليف الزائدة لأي سبب مما ذكر ولا يترتب على الشركة تزويد المشارك بسندات قبض وفواتير ضريبية أو مطالبات مرفقة في حال وجود نفقات مستجدة للبضائع من اجل حمايتها أو صيانتها.
- ١٦- الشركة غير مسؤولة عن أي نفقات تكون بعد تحميل البضائع على وسيلة النقل وانما بحدود النفقات التي تم الاتفاق عليها.
- ١٨- في حال تم تسليم الملف للشركة وقام المشارك بالعمل مع جهة أخرى فان الشركة لا تتحمل أية مسؤولية من ناحية تعويضات أو اعادة الرسوم التي تم دفعها سابقا ولا يتم ارجاع أي نفقات مالية مدفوعة للمشارك.
- ١٩- في حال الشركة قامت بطلب أوراق إضافية من المشارك بخصوص البضاعة من شهادات وأمر أخرى يجب على المشارك تزويد الشركة بها فوراً وان حدث أيه مشاكل بسبب تأخيرها يتحمل المشارك المسؤولية.
- وفي حال لا يوجد أوراق رسمية قانونية لا يحق للمشارك مطالبة الشركة بأي أموال قام بدفعها أو المطالبة بالبضاعة أو التصرف بها وانما هي حق للشركة ويحق له عرضها في المزاد.
- ٢٠- عدم القيام بأي معاملات مالية غير واضحة وغير مشروعة لأنها تلحق الضرر بالشركة بطريقة غير مباشرة أو القيام بتزوير بالأوراق الرسمية سواء من المورد أو أي جهة داخلية يتحمل المشارك المسؤولية ويحق للشركة مطالبته بتعويض شامل.
- ٢٢- ان الشركة غير مسؤولة في حالة تلف البضاعة أو انتهاء مدة صلاحيتها بحيث أن مسؤولية صحتها وسلامتها وصلاحيتها هي على المشارك فيما اتفق عليه مع المصدر.
- يلتزم المشارك / الفريق الثاني بعدم مطالبة أي من الأطراف العاملة على الملف بأي أموال أو استرجاع أي مبالغ أو توكيل وسطاء للحلول القاهرة والتزم بعدم مطالبة الشركة بالبضاعة بعد التوقيع على طلب نقل الملكية بالعبري أو أي اتفاقية أخرى تم التوقيع عليها وعدم الرجوع للشركة إذا حدث أي نصب أو احتيال من قبل المستفيد أي كانت الشروط أو الاتفاقيات.
- ٢٣ أقر بأن البضاعة العالقة في الميناء لا تحتوي على أشياء خارجه عن إطار الفاتورة الرسمية أو أي زيادة أو نقصان حتى لو كانت أشياء صغيرة لا تذكر). وفي حال وجد شيء مخالف يحق للفريق الأول التحلي عنها فوراً.

سادسا: إيقاف/حجز الشحنات

1. يحق للفريق الأول إيقاف و/أو حجب الخدمة المقدمة إلى الفريق الثاني دون أي تحمل أي مسؤولية في الحالات التالية:

- عند تأخر الفريق الثاني عن دفع أية مبالغ مستحقة عليه في المواعيد المحددة بهذه الاتفاقية وملاحقتها حسب الفواتير الصادرة عن الفريق الأول لحين السداد.
- في حال قيام الفريق الثاني بمخالفة أي من شروط يتم الحجز على البضاعة
- إذا تسبب الفريق الثاني بأضرار مادية للفريق الأول خلال انتفاعه بالخدمة
- إذا تنازل الفريق الثاني عن الخدمة بشكل مؤقت أو دائم، إلى طرف ثالث بدون موافقة الفريق الأول.
- عند اخلال الفريق الثاني بأي من البنود المذكورة و/أو مخالفته لأحكام القوانين الساري المفعول /وبعد الاشارة بذلك
- عدم تعاون الفريق الثاني بإعطاء أي أوراق تتعلق بالشحنة أو أوراق تطلب منه لاحقا
- إذا أخل الفريق الثاني أي شرط من شروط هذه الاتفاقية أو قدم أي معلومات خاطئة أو مضللة للفريق الأول
- إذا تخلف الفريق الثاني عن معالجة أية مخالفات أو امتنع عن إصلاحها

• إن أفلس الفريق الثاني أو صدر بحقه حكم بإفلاسه

سابعا: إنهاء الاتفاقية من قبل الفريق الأول

1. يحتفظ الفريق الأول بحقه في فسخ الاتفاقية في الحالات التالية:

- إذا لم يسدد الفريق الثاني كافة البدلات المستحقة للفريق الثاني خلال ٧ أيام من تاريخ حجب الخدمة عنه كليا
 - عند وفاة الفريق الثاني و في حالة كونه فردا أو عند إفلاسه في حالة كونه شركة، أو خسر جدارته الائتمانية وسمعته كان من الجلي عدم مقدرته على دفع مستحقاته مستقبلا للفريق الثاني.
 - اخلال الفريق الثاني لشروط هذه الاتفاقية، ولم يصحح وضعه خلال ١٤ يوم من تاريخ اشعاره بذلك
2. في حال قام الفريق الأول بإنهاء الاتفاقية أسباب أعلاه فإن الفريق الثاني ملزم بتسديد كافة بدلات الاشتراكات للخدمة المتعلقة بهذه الاتفاقية للفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ انتهاء الاتفاقية بموجب مطالبة مالية "إن وجدت".
4. يحق للفريق الأول وفي أي وقت من الأوقات ولأي سبب كان إنهاء الاتفاقية شريطة اشعار الفريق الثاني قبل ٧ أيام برغبته بالإنهاء.

ثامنا: الفواتير، والمطالبات المالية والتحصيل والأسعار

1. الفواتير:

- يلتزم الفريق الثاني بدفع بدل الخدمة التي يقدمها الفريق الأول، ويقوم الفريق الأول بإصدار مطالبات مالية أو حسب ما يتفق عليه مع المشترك بنسخه الكترونية أو نسخة ورقية لترسل إلى عنوان الفريق الثاني الفعلي أو الالكتروني.
- 2. الاسعار والتعرفة:
- يقر الفريق الثاني ويتفهم بأن الاسعار وبدل الخدمة قد تتغير من قبل الفريق الأول او شركائه ويلتزم الفريق الأول بإعلام الفريق الثاني خطيا و/أو شفويا بأي تغير على الأسعار من تاريخ التغير.
- يدرك الفريق الثاني بأن أي خصومات أو عروض خاصة أو تفضيلية ممنوحة من الفريق الأول للفريق الثاني بموجب هذه الاتفاقية وملاحقها هو مقابل التزام الفريق الثاني بمدة الالتزام المحددة أعلاه
- تعتبر الفاتورة المقدمة للفريق الثاني نهائية واثباتا كافيًا للمبالغ التي يتوجب على الفريق الثاني دفعها، بدون اخلال بحق الفريق الثاني في الاعتراض على فاتورة الخدمة وتعتبر الفاتورة دليلا على المبلغ المتوجب دفعه من قبل الفريق الثاني ولا يحق له الاعتراض او مطالبة أوراق ذات صلة خاصة بمزود الخدمة من الشركات الأخرى كما وتعتبر الفاتورة اشعاراً بالدفع وأن عدم تسديدها في تاريخ الاستحقاق يجيز للفريق الأول حجب الخدمة دون الحاجة إلى اشعار آخر ويتم الحجز على الأوراق والبضاعة.
- يقدم الفريق الأول عروض تشجيعية من حين لآخر ولفترة محدودة لربانته بحسب طبيعة العقود والاتفاقيات والخدمة المقدمة لهم وان اسعار العروض تخضع لطبيعة العقود ومدة الالتزام
- يقر الفريق الثاني بأن إنهاء الاتفاقية أو انتهائها لا يؤثر على التزاماته المالية اتجاه الفريق الأول، ويظل ملتزما الى حين إنهاء المبالغ المستحقة.

تاسعا: الضرائب والجمارك

1. أسعار الخدمة لا تشمل الضرائب المطبقة محليا أو دوليا وسواء المطبقة في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية أو التي يتم إقرارها مستقبلا على الخدمات، اللوجستية ويتحمل الفريق الثاني جميع الضرائب بموجب هذه الاتفاقية
2. يوافق الفريق الثاني على دفع جميع الضرائب المترتبة على تقديم الخدمة حسب القوانين النافذة
3. في حال قام الفريق الأول بدفع الضرائب المترتبة على تقديم الخدمة للجهات الرسمية عن الفريق الثاني فإن الفريق الثاني يلتزم بدفعها للفريق الأول على أن تظهر في بند منفصل على الفواتير.

عاشرا: التنازل للغير ونقل الملكية

1. لا يحق للفريق الثاني إحالة هذه الاتفاقية أو هذه الاتفاقية أو التنازل عنها جزئيا أو كليا للغير ولا يحق له في أي حال من الأحوال إحالة الضمان إلى ضمان من الباطن أو يعهد لغيره بأي جزء من الأعمال إلا بموافقة كتابية مسبقة من الفريق الأول.
2. يحق للفريق الأول في أي وقت التنازل عن أي من الحقوق و/أو الالتزامات بموجب هذه الاتفاقية:

a. إلى الشركة تابعة للفريق الأول

b. في حال تم بيع جزء أو جميع أصول الفريق الثاني المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية إلى شركة تابعة للفريق، وأن تبقى مسؤولة عن الأداء الكامل للالتزامات الناشئة بموجب هذه الاتفاقية

c. إلى أي طرف ثالث يراه الفريق الأول مناسباً وحقيقاً

احدى عشر: الحفاظ على السرية

1. يلتزم الفريقين بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تم الإفصاح عنها بموجب الاتفاقية ولغاياتها ويشمل ذلك بنود هذه الاتفاقية وملحقاتها وعروض الأسعار المقدمة للفريق الثاني.

٢. في حالة فسخ الاتفاقية أو انتهائها فلا يحق لأي طرف و/أو أحد موظفيه و/أو التابعين و/أو مساعديه افشاء اسرار ما لديه من بيانات أو معلومات قبل الحصول على إذن مسبق من الفريق الآخر.

3. سيتخذ الفريق الأول تدابير معقولة ومناسبة لمنع الاستخدام غير المصرح به أو الكشف عن أي معلومات شخصية يقدمها الفريق الثاني إلى الفريق الأول.

4. لن يشارك الفريق الأول و/أو احد موظفيه و/أو مساعديه المعلومات الشخصية للفريق الثاني مع أي طرف ثالث غير مشارك في تقديم الخدمة دون موافقة الفريق الثاني. ومع ذلك، يمنح الفريق الأول الحق في الكشف عن المعلومات الشخصية للفريق الثاني إلى أطراف ثالثة بغرض التحقق من الأمن أو منع الاحتيال أو التحقق من الهوية باستثناء ما يلي:

- إلى جهة تنفيذ القانون أو جهة حكومية إذا طلبت أو إذا اعتقد الفريق الأول بحسن نية أن سلوك الفريق الثاني قد ينتهك القانون الجنائي الساري؛
- كما يقتضي القانون؛ أو
- استجابة لأمر من المحكمة أو أي عملية قانونية إلزامية أخرى

ثاني عشر: التزامات وقرارات الفريق الأول

1. يكون الفريق الأول مسؤولاً عن إدارة هذه الخدمة ومتابعتها مع الجهات المختصة
2. يُلزم الفريق الأول أو الأطراف التابعة لها نفسه بأن يقوم بكافة الجهود الضرورية والمعقولة اللازمة لدعم الخدمة، بما في ذلك اصلاح أي خلل يحدث بعد الإبلاغ عنه من قبل الفريق الثاني.
3. الفريق الأول غير مسؤول عن المواد أو المعلومات الواردة في أي محتوى تابع لطرف ثالث يمكن الوصول إليه من خلال الخدمة. يتحمل الفريق الثاني وحده مسؤولية جميع المحتويات التي ينقلها وعن تحديد مدى ملائمة جميع المحتويات التي يتم الوصول إليها.
6. لن يكون الفريق الأول مسؤولاً عن أي حذف أو إتلاف أو تلف أو خسارة من قبل الفريق الثاني لأي بيانات تمت إزالتها بواسطة الفريق الأول بعد نهاية فترة إيقاف الخدمة.
10. يجوز للفريق الأول في أي وقت، دوم إخطار أو التزام تجاه الفريق الثاني، تعليق الخدمة بسبب حالات طارئة أو بناءً على تعليمات من الحكومة أو السلطة التنفيذية أو لحماية بيانات الفريق الثاني.
11. يجوز للفريق الأول إجراء تغييرات على الخدمة (بما في ذلك سحب الخدمة) ، أو على أي جزء مكون من الاتفاقية في أي وقت خلال مدة الالتزام على أن يتم إشعار الفريق الثاني.
12. يحق للفريق الأول تغيير و/أو تعديل قيمة بدل الاتعاب المالية وفقاً للأنظمة والقوانين السارية المعمول بها.

ثالث عشر: التزامات وقرارات الفريق الثاني

8. لا يجوز للفريق الثاني إزالة أو تعديل أو حجب أي حقوق طبع ونشر أو إشعارات حقوق ملكية أخرى تظهر على أي برنامج يوفره الفريق الأول.
9. لا يجوز للفريق الثاني عكس هندسة أو تفكيك أي برنامج مبتكر لتقديم خدمات لوجستية وتتبع للزبائن يوفره الفريق الأول.
10. لن يكون للفريق الثاني حق الوصول إلى بياناته المخزنة على الخدمة أثناء إيقاف الخدمة و/أو حجبها أو بعد إنهائها.
11. تبقى بيانات الفريق الثاني، في جميع الأوقات، ملكية حصرية للفريق الثاني وستبقى في رعاية الفريق الثاني وحفظه وسيطرته.
12. يلتزم الفريق الثاني بدفع رسوم الاشتراك اما سنوي او شهري وبدل الخدمة وفق شروط المتفق عليها بموجب الاتفاقية وفقاً لتاريخ الاستحقاق المشار إليه بالفاتورة المرسله من قبل الفريق الأول.
13. يقوم الفريق الثاني بتزويد الفريق الأول وبشكل دوري أو عند الطلب من الفريق الأول لبيانات ومعلومات الاتصال والتواصل لغايات تنفيذ الاتفاقية.
14. المحافظة على سرية وخصوصية الاتفاقية ويمنع على الفريق الثاني عرضها أو افشاء بياناتها لما تتضمنه من خصوصية تتعلق بالفريق الأول.
15. يتحمل الفريق الثاني كامل المسؤولية القانونية عن جميع البيانات والمعلومات التي يقدمها للفريق الأول ومستخدميه.
16. يخلي الفريق الثاني مسؤولية الفريق الأول عن اية معلومات او بيانات مزودة من قبل الفريق الثاني.
17. يلتزم الفريق الثاني بالاحتفاظ بنسخة عن بياناته الموجودة على النظام قبل تجميد و/أو إيقاف الخدمة عنه، ويقع على عاتقه مسؤولية حماية هذه البيانات ويخلي الفريق الثاني مسؤولية الفريق الأول عن أي خلل و/أو إتلاف و/أو ضياع و/أو حذف بيانات

رابع عشر: أحكام عامة

1. إذا تقرر بقرار المحكمة بأن اي بند و/أو شرط من بنود وشروط الاتفاقية باطل أو غير نافذ فإن ذلك الشرط و/أو البند يعتبر لا غيا استجابة لقرار المحكمة، ولا يؤثر على سريان باقي بنود الاتفاقية ويتم استبداله باخر نافذ الوصول إلى نية المتعاقدين.
٢. يقر الفريق الثاني بحق الفريق الأول باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لضمان تحصيل كافة حقوقه المترصدة في ذمة الفريق الثاني، وفي حال لم يقم بالوفاء بها وفق الشروط الخاصة بكل خدمة ينتفع بها الفريق الثاني.
٣. يحق للفريق الأول اللجوء الى المحاكم الفلسطينية بمختلف أنواعها ودرجاتها لتحصيل حقوقه من الفريق الثاني في حال تخلفه عن تسديد ما يترتب في ذمته للفريق الأول وتكون الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة على الفريق الثاني.

٤. يوافق الفريق الثاني على السماح لموظفي الفريق الأول أو أحد الأطراف التابعة له بإجراء تغييرات طارئة على أداء الخدمة.
٥. يجب على الفريق الثاني أن يزود الفريق الأول بمعلومات محدثة عن جهات الاتصال والأشخاص المخولين بما في ذلك من تفاصيل مثل البريد الإلكتروني وأرقام الهاتف النقال والهاتف الثابت ولا يتحمل الفريق الأول المسؤولية عن أي معلومات وردت من قبل الفريق الثاني و/أو موظفيه عن طريق الخطأ أو السهو.
6. يتعهد الفريق الثاني بتزويد الفريق الأول بجميع المعلومات التي قد يطلبها الفريق الأول بشكل معقول من أجل توفير الخدمة ويتعهد الفريق الثاني الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
7. اطلع ووافق الفريقان على جميع بنود هذه الاتفاقية بنودها وملحقاتها وأدرك جميع شروطها.
8. تتضمن هذه الاتفاقية وملاحقها جميع الأحكام والشروط وسياسة الموقع وخصوصيته.
9. لا يحق للمشارك الاعتراف على أي ملحق خاص بالشركة من احكام وشروط وبنود ويعتبر ملحق بالورقة الموقع عليها ضمن وصف الخدمة.
10. يؤكد الفريق الأول أن جميع المعلومات المقدمة إلى الفريق الثاني وقت التقديم للخدمة وعند استخدام الخدمة صحيحة ودقيقة. إذا كانت لدو الفريق الأول في أي وقت أسباب معقولة للاشتباه في أن المعلومات التي قدمها الفريق الثاني غير صحيحة أو غير كاملة، فيجوز للفريق الأول تعليق الخدمة أو إنهاؤها على الفور. في مثل هذه الظروف، سيبدأ الفريق الأول جهوداً معقولة لإبلاغ الفريق الثاني قبل أي تعليق أو إنهاء.
11. تشكل هذه الاتفاقية (بما في ذلك مقدمتها وملاحقها) كامل الاتفاقية بين الفريق الثاني و الفريق الأول، ولا وجود لأي اتفاقات أو وعود إضافية باستثناء تلك المبينة في هذه الاتفاقية والتي هي المرجع الوحيد التي يحكم العلاقة بين الفريقين وتسمو على أي اتفاق شفوي أو خطي سابق بينهما.

خامس عشر: القانون الواجب التطبيق

1. تخضع هذه الاتفاقية لأحكام القوانين المعمول بها في فلسطين وتعديلاتها ويفسر أحكامه بموجبه.
2. يتعهد الفريق الثاني بالالتزام بالقوانين الدولية والمحلية بما يتعلق بالبضائع المسموحة وتجنب الممنوعات وفي حال تم اكتشاف ذلك يتم اتلاف البضاعة فوراً.
- ٣ يلتزم الفريقان على أن يكون مسمى الاحكام والشروط والسياسة والخصوصية بكافة بنودها هي استكمال للاتفاقية الموقع عليها والتي تحمل بند (أوافق على الالتزام بالأحكام والشروط الخاصة بالشركة ويجب قراءتها) هذا عقد (اتفاق المقاوله) (أفراد / معارض / محلات تجارية / شركات / مؤسسات) بما لا يتعارض مع بنود الاتفاقية.
- ٤ يلتزم الفريقين على أن يكون الإعمال التي يجب على الفريق الأول القيام بها على النحو التالي علما بان هناك تفاصيل للخدمات الأساسية المتفق عليها لاحقة بالإضافة لطبيعة الخدمة وسعرها وتاريخ البدء وتاريخ التسليم ومدة الانجاز.
- ٥ يلتزم المشترك بمدة سريان الاتفاقية حسب المتفق عليه بين الطرفين.
- ٨ تلتزم الشركة المزودة بالخدمة بأداء الأعمال المنوط به على أكمل وجه على أن يحترم شروط السرية المطلقة المتعلقة بالمشروع وفكرته.
- ٩ يلتزم الطرفين على أن دفع أتعاب والبدلات المالية التي تستحقها الشركة وبحسب المدة الإجمالية المتفق عليها تدفع لصالح الشركة المزودة بشكل أسبوعي أو شهري أو سنوي أو بأي شكل آخر يتفق عليه الفريقين عند الاقتراب من تسليم الخدمة/البضاعة/الحاوية/المعاملة من تقديم كل خدمة.
- ١١ يلتزم الفريقين على أن يكون التزام في ملف السياسة الخصوصية المثبتة لدى الشركة مع كافة الملفات الملحقة التعريفية والاحكام والشروط الخاصة بالشركة.
- ١٢ يلتزم الفريقان على أن تكون محاكم مدينة قلقيلية بصلاحيه تفسير مسمى هذا العقد وماهيته وتفسير بنوده وانه في حال وجود خلاف أو نزاع بين الفريقين يتم اللجوء إلى محاكم مدينة قلقيلية في هذا الخصوص.
- ١٣ يلتزم المشترك وهو بكامل أهليته القانونية والشرعية بقراءة هذه الشروط والبنود ومكون من ١٥ بند وتوقيعه على ملخص الاتفاقية مكونه من ورقه واحده في بند أخير تشرح هذا العقد واحكامه وتلزمه بقراءته وحده واحده ودون ضغط أو إكراه أو تضليل.